

٢ - ثم ذلك التقسيم الشائي حاصر، أم هناك قسم أو أقسام آخر من الآيات؟ كالمجملات! .

٣ - كيف التوفيق بين آية التقسيم، وثانية تدل على أن القرآن كله محكم: ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾^(١) وثالثة تدل على أنه كله متشابه: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ نَقَّشَهُ... ﴾^(٢) .

٤ - كيف جمع فيها بين ﴿ هُنَّ ﴾ ضمير الجمع، وبين ﴿ أُمَّ الْكِتَابِ ﴾ مفردة، فجعل الواحد صفة للجمع؟ وهذا فت في عَضِدِ البلاغة وثلّم جانب الفصاحة! .

٥ - ما هو المحكم والمتشابه والفرق بينهما بصورة محكمة غير متشابهة؟ .

٦ - كيف تكون المحكمات أمًا للكتاب؟ .

٧ - ما هو اتباع المتشابه المنهي عنه؟ .

٨ - بماذا تفسّر المتشابهات وكيف تفسّر؟ .

٩ - ما هو الوجه في اشتمال الكتاب على المتشابهات وهي مسرب الشبهات؟ .

١٠ - من هم الراسخون في العلم؟ وهل هم يعلمون تأويله أم لا يعلمون؟ .

١١ - هل التأويل يخص المتشابهات أم يعم المحكمات؟ .

١٢ - ما هو الفرق بين التأويل وتفسير المتشابه؟ .

١ - قضية الوحدة في هذه الآية من حيث التقسيم إذ لا ثانية لها،

(١) سورة هود، الآية: ١ .

(٢) سورة الزمر، الآية: ٢٣ .

والتأمل فيها حقها، أنها محكمة، وإلا لفسد التقسيم وأصبح القرآن كله متشابهاً حيث لا يفهم الفرق بينهما على ضوء آية التقسيم، فهي قطعاً في مقام بيان التقسيم، فلو كانت متشابهة - ولا محكمة غيرها تفسر هي بها - لعاد القرآن كله متشابهاً، وبطل علاج التشابه المدلول عليه لها، ولم يصدق: ﴿كُنْتُ فُصِّلْتُ ءَايَتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(١) وسقط الاحتجاج بواجب التدبر فيه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢) وليست الحاجة إلى التدبر مما تجعل الآية متشابهة وإلا أصبحت كل النظريات متشابهة.

هذا وواقع الاختلاف في آي القرآن إحكاماً في بعض وتشابهاً في أخرى، مما يصدق حق التقسيم وأنه بيان لواقع ملموس.

٢ - «منه» قسيم أول «وأخر» قسيم منه ثانٍ فهما - إذاً - قسيما اثنان، ولو كان فيه ثالث لكان حق التقسيم في هذه اليتيمة أن يذكر كما ذكرا، فإن في تركه إجمالاً في التقسيم وإبهاماً لكل قسيم.

ثم التقسيم إلى قسيمي السلب والإيجاب هو حاصر على أية حال، والتشابه والإحكام راجعان إلى وصفي المدلول باللائح والخفي ولا ثالث بينهما أياً كان.

وقيلة القائل إن المجمل ثالث لا هو محكم ولا متشابه - لأنهما المقصود دلتهما على معنى، ولا يقصد من المجمل مجمل المعنى - إنها غيلة وحيلة على الذكر الحكيم، إذ لا مجمل في القرآن بهذا المعنى، فكل لفظة فيه تعني ما يصح أدبياً من المعنى المراد، إن عاماً فعام وإن مطلقاً فمطلق أو نصاً أو ظاهراً فهما لا سواهما، محكمة أو متشابهة.

(١) سورة فصلت، الآية: ٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٢.

فقد يعني المُجمل ما أجمل فيه المعنى دون بيان رغم كونه معنياً، فهذا فتٌّ في عَضُدِ الفصاحة وثلمٌ في صرح البلاغة، تُنخَى عنه ساحة الذكر الحكيم لأنه أبلغ بليغ وأفصح فصيح، فكيف يليق به هكذا تعبير فصيح!

أو يعني ما لم يُعْن منه أي معنى؟ وذلك لغوٌ في الذكر الحكيم!، أو عنى منه معنى ولم يَعْن معنى آخر، فغير المعنى - إذًا - خارج عن مقسم التقسيم وهو الدلالة، ومن ثم فإن كان لائح المعنى وإن بتأمل وتعمُّل فهو من المحكم، وإن كان عميق المدلول على وضوح الدلالة فهو من المتشابه الذي يفسره المحكم، وإن لم يُعْن منه ما تعنيه فهو خارج عن المقسم، وقد تجمع الأقسام الثلاثة ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾^(١) فهي مُحكمة من حيث عدد الأيام والمخلوق فيها، ومُتشابهة من حيث معنى الأيام، ومُجملة من حيث عدد السماوات.

٣ - إحكام الآيات كلها يعني الحكمة العالية الربانية المُعمَّقة فيها دلالة ومدلولاً وتوفيقاً مع الفطرة والعقلية والواقعية الصالحة، وتطبيقاً لها مُحلّقاً على كلّ متطلبات الحياة الإنسانية والإيمانية، فلا مدخل فيها لباطل، وهذا إحكام للقرآن في كلّ مراحل.

ولكنه محكمة الآيات وجاه تفصيلها كما في الآية نفسها وهو إحكامٌ قبل تفصيل، أنها أحكمت في نزولها الأول على قلب الرسول ﷺ في ليلة القدر، فالمُحكّمات والمُتشابهات في مرحلة التفصيل كلها مُحكمات في مرحلة الإحكام.

وأما ﴿كُنْبًا مُتَشَبِهًا﴾ فقد يعني تشابهاً لا يقابل هذا الإحكام، فهو تشابه آياته كلها للمعنى من المحكم النازل ليلة القدر، وتشابهاً مع بعض البعض

(١) سورة ق، الآية: ٣٨.

في قوامة التعبير لأعلى قمم الفصاحة والبلاغة، وتشابهها بتلاؤمها مع بعض البعض حيث يفسر بعضه بعضاً وينطق بعضه على بعض، ورابع هو تشابهها مع بعض في التدليل على وحيها آيات بينات من عند الله العزيز الحكيم، وخامس تتشابه فيه مع قضية الفطرة والعقلية والواقعية الصالحة على مدار الزمن، وكذلك كل تشابه هو قضية كونها من عند الله ذا نسق واحد في جزالة النظم وإتقان الأسلوب في كل حقول الهداية إلى الصراط المستقيم:

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١).

فهذه وتلك تقرر أن إحكاماً وتشابهاً يُحلّقان على القرآن كله، وآية التقسيم تقسم تفصيل الكتاب المتشابه إلى محكم ومتشابه، عنايةً منهما غير ما يُعنى فيهما، ومنها إحكام المدلول حيث يتضح لبساطته، ثم تشابهه - على وضوح الدلالة - لعلو المعنى وتشابه اللفظ مع ما يُعنى منه غير ذلك المعنى، لا قُصوراً في الدلالة، إنما لعلو المعنى.

٤ - لو قال: ﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ﴾ لذهب البال والخيال إلى أن كل واحدة منها هي أم لكل الكتاب، رغم أن كلاً أمّ لمتشابهها الخاص، أم جملة منها لجملة أخرى، دون أن تكون كل واحدة أمّاً للكتاب، فلا أن كل محكمة أمّ لكل المتشابهات، ولا لأي متشابهة لا تناسبها، وإنما لكل متشابهة أمّ، واحدة أم زائدة في كل من المحكمة والمتشابهة، فصالح العبارة عن القليلين في مختصر التعبير ومحتصرة: ﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ﴾ توحيداً للأم المحكمات وسائر الكتاب المتشابهات، فقد قوبل جمع المتشابهات بجمع المحكمات فعبر عن كل بصيغة الأفراد ﴿أُمَّ الْكِتَابِ﴾ فكما الأم واحدة كذلك الكتاب المعنى منه كل المتشابهات.

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.

إذاً فمجموعة الأمهات هي كأم واحدة لمجموعة المتشابهات، فهي أصل للمتشابهات تقدر بها فيظهر مكنونها ويستثار دفينها، وبذلك سُميت أمُّ الإنسان أمًّا لأنها أصله الذي منه طلع وعنه تفرع وهي - بعد - المرجع في كلِّ سُؤْلٍ وحاجة.

وقد تشابه هذه الآية آية ابن مريم وأمّه: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾^(١) فإن المعجز فيهما آية واحدة على عديد ظرفها، فإنها وُلدت من غير بعلٍ وهو وُلد دون أبٍ ولا فصال بينهما في تكوُّن هذه الآية، إذ ليس كلُّ واحد دون هذه الصلة الولادية آية خارقة.

كذلك ﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ﴾ فإنها ككلِّ أمٍّ للكتاب كَلِّه، فليست كلُّ واحدة منها أمًّا للكلِّ، ولا أن كلِّ واحدة من المتشابهات وليدة لكلِّ من المحكمات فإنما ذلك من تقابل الجمع بالجمع.

ولأن الكتاب يعمُّ محكمه إلى متشابهه، فهن - إذاً - أمٌّ لأضرابها المحكمات كما هي أمٌّ للمتشابهات حيث المحكمات تفسر بعضها بعضاً كما تفسر المتشابهات.

وإنما عبّر عن المحكمات بضمير جمع العاقل ﴿هُنَّ﴾ لأنها بتفسيرها المتشابهات كأنها عاقلة حكيمة، وهي حقاً هية لأنها صادرة من خالق العقل والحكمة لتعقلنا فنعقلها، ورغم أن المتشابهات كما المحكمات حكيمة عاقلة، ولكن علّو المعنى وقصور العاني في مداليلها تجعلها بحاجة إلى محكماتها، فكأنها ليست بذلك العقل الحكيم وهي من خالق العقل الحكيم، وليس السلب إلا من القاصرين في تفهمها، دون قصور في دلالاتها، فأى الذكر الحكيم كلها حكيمة ولا يعني التقسيم إلا مختلف الافهام في تفهمها.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٥٠.

٥ - هل المحكمات هي الدالات على معانيها المقصودة دونما تكلف أو تخلف عن نصوصها أو ظواهرها؟ فالمتشابهات هي غير الدالات نصاً أو ظاهراً، حيث يشتبه المرادات فيها بغيرها فيتحرّر الناظر إليها حتى يستفسرها بمحكماتها؟.

وهذا قُصُورٌ في دلالة المتشابهات، فهو - إذاً - فتٌّ في عَضُدِ الفصاحة، وثلمٌ في جانب البلاغة، وتخلُّفٌ عن واضح البيان وناصح البرهان، والقرآن هو أبين بيان وأوضح برهان!.

في الحق إن التشابه هنا ليس تشابهاً دلاليّاً بل هو تشابه مدلولي يخلفه علوُّ المعنى عقليّاً أو علمياً أو معرفياً رغم واضح الدلالة لغوياً وادبياً، وآخر هو من مخلفات لفظية التشابه لغوياً والمعنى مختلف كما تشابه صفات إلهية بصفات خلقية باختلاف المعاني خلقياً وخالقياً، فلا تشابه إلا قضية قصور المستدل الخاوي عن قمة معرفية دون الدال البالغ أعلى القمم الدلالية، فلا تجد في القرآن، ولا مرة يتيمة، يراد من نص خلاف نصّه، أو من ظاهر مستقر خلاف ظاهره، فإنما هو تشابه في ألفاظ هي حكيمة المعاني ومحكمتها لأهلها، وعلوُّ في المعاني لا بدّ لتفهمها من علوِّ يناسبه في المعرفة.

وحين نقسم احتمالات الأقسام للتشابه - أيّاً كان - في القرآن، نجد اثنين وأربعين محتملاً بضرب سبع في سبع.

فقد يتشابه المعني من آية بغير المعني منها لقُصُورٍ في التعبير، إجمالاً أو إبهاماً أم قصداً لخلاف النص أو الظاهر، وهذا خارج عن المعني من ﴿وَأُخْرُ مُتَشَبِهَةٌ﴾ فتسقط سَبْعُ من المحتملات.

أم أن الدلالة واضحة نصاً أم ظهوراً مستقراً ولكن اللفظ يتشابه مع مثله خُلُقياً وخالقياً، وهذا تشابه مدلولي لفظياً وليس دلاليّاً لغوياً.

وفي ذلك التشابه قد يكون تشابهً معنوي في المعنى من الآية، عقلياً أو علمياً أو معرفياً أو حسياً أو واقعياً، وهي مُضافة إلى الأول ست تضرب في ست فالمحتملات الصحيحة - إذاً - ست وثلاثون، تترك مكرراتها والبقية الباقية صالحة.

ومن التشابه الواقعي أن المحكمة المنسوخة تتشابه المحكمة غير المنسوخة، فيزول تشابهها بالناسخة، كما التشابه علمياً وعقلياً ومعرفياً وحسياً يزول سناداً إلى المحكم في هذه الأربع دلالة من نفس الآية وسائر المحكمات التي هي في مغزاها ومرماها.

فالمحور الأصيل في ﴿وَأُخْرُ مُتَشَبِهَةٌ﴾ هي المتشابهات لفظياً إذ ترجع إلى محكمات فيزول بذلك تشابهاتها، وأما سائر التشابه فهو زائل بنفس الآية الصريحة أو الظاهرة في خلافها علمياً أو عقلياً أو حسياً، اللهم إلا تشابه النسخ فلا يزول إلا بالرجوع إلى الآيات التي بالإمكان نسخها إياها فيتأكد أنها محكمة أو منسوخة.

فهنا صفات وأفعال تختص بالله فلا تشابه فيها على أية حال، وهناك أخرى تختص بمن سوى الله فكذلك الأمر.

ثم هنالك ثلاثة هي مشتركة لفظياً بين الله وخلق، متباينة معنوياً وواقعياً، كالشيئية والوجود والعلم والقُدرة والسمع والبصر واليد والقدم والمجيء وما أشبه، ففيها وفي أضرابها يشتهب المعنى على الجاهل به، استجراراً لمعانيها في المخلوقين إلى الخالق سبحانه، أو استجراراً لمعانيها في الخالق إلى المخلوقين.

ومن أسهل السبل في تفسيرها إرجاعها إلى محكمات قرآنية ك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) و ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾^(٢) و ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٥٤.

يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ^(١) وأضرابها من محكمات... أو محكمات عقلية أو علمية أم معرفية متزودة من محكمات قرآنية أماهيه، يزول بها ذلك التشابه العام الناتج عن قصور العقلية الإيمانية أو العلمية دون أي قصور دلالي في لغة القرآن^(٢).

فالمتشابهات القرآنية في الأكثرية الساحقة هي في أسماء الله وصفاته وأفعاله حيث يؤتى بها في لغات مشتركة الاستعمال بينه وبين خلقه، فلا بدّ من تجريدها عن المعاني الخلقية عن بكَرْتِهَا، والإبقاء على المعاني الخالقية، وذلك هو المعنى من تسييحه سبحانه بحمده، أن ننزّهه فيما نحمده بألفاظ متشابهة عما لا يليق بساحته، ولا سبيل للتعريف بصفاته سبحانه - المشتركة لفظياً بصفات خلقه - إلا استعمال نفس الألفاظ المشتركة، ثم علينا تجريدها عن معانيها في الخلق.

ومهما كان القرآن كلّ فرقاناً لأهله، ولكن المحكمات البيّنات في أنفسها هي فرقان للمتشابهات^(٣) تفرّق المعنّيات الإلهية بمشتركات الألفاظ، عن المعنّيات الخلقية أم أية تشابهات في سائر الحقول العقلية والعلمية

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٣.

(٢) مثلاً على التشابه العلمي آيات حركات الأرض كآيات الكفّات والرافعة والذلول والجبال الأوتاد وأضرابها، حيث الألفاظ لا تشابه فيها، وإنما العلم غير البالغ زمن نزولها يعمل في تشابه بين حق المعنى وباطله، فالعلم يرجح باطله وهو سكون الأرض، والنص يرجح حقه وهو حركات الأرض، فيحمل النص - قضية العلم أو الحس الخاطيء - على غير النص، وهكذا العقل غير الناضج، حيث يعقل أمراً بقصوره فيعتقده ثم الآية الصريحة أو الظاهرة في خلاقه يظن أنها متشابهة قد يرجح حكم العقل عليها فتؤول على خلافها.

(٣) في الكافي عن ابن سنان عن ذكره قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفرقان والفرقان أحما شيئاً أو شيء واحد؟ قال: القرآن جملة الكتاب والفرقان المحكم الواجب العمل به، وفيه عن القمي بسند متصل عن أبي عبد الله عليه السلام: الفرقان كل أمر محكم، وروى العياشي عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفرقان؟ قال: القرآن جملة الكتاب وأخبار ما يكون والفرقان المحكم الذي يعمل به وكلّ محكم فهو الفرقان.

أما هي، ومما لا ريب فيه أن الآيات الأحكامية - كقدر معلوم من القرآن - هي من الفرقان المحكم^(١).

ولا يعني إحكامها عدم الحاجة إلى التدبر فيها وتفسير بعضها ببعض، بل يعني عدم التشابه مدلولياً إذ لا تشابه فيها لفظياً، مهما كانت عميقة المعاني، غالية المعالي.

إذاً فـ «المحكم ما يعمل به والمتشابه الذي شبه بعضه بعضاً»^(٢) فـ «المتشابه ما اشتبه على جاهله»^(٣) وكون المنسوخات من المتشابهات كما في مستفيضة تعميم للمتشابه المدلولي إلى التشابه تكليفيًا، حيث الجاهل بالمنسوخ يحسبه - على الدلالة المحكمة - أنه حكم ثابت لا حَوْلَ عنه.

وحق القول في المتشابه - هو ككل - تشابه غير المراد بالمراد، تشابهًا عقلياً أو علمياً أو معنوياً أو واقعياً، والأخير هو تشابه المنسوخ، وقبله تشابه الأسماء والصفات الإلهية، والأولان هما في حقول القصور في العلوم والعقول وكما يروى «إن للقرآن آيات متشابهات يفسرها الزمن»^(٤) مهما فسرها محكماتها، أو هي محكمات مدلولياً، إلا أن قاصر العقل والعلم قد يهمل تأويلها إلى ما يوافقهما كآيات الصريحة في حركات الأرض ودورانها أمّا شابهها من آيات تحمل معارف غامضة عقلياً أو علمياً.

(١) الدر المنثور ٢: ٦ - أخرج البخاري في تاريخ بغداد بسند أن النبي ﷺ قال في خطبته: أيها الناس قد بين الله لكم في محكم كتابه ما أحلّ لكم وما حرّم عليكم فأحلّوا حلاله وحرّموا حرامه وآمنوا بمتشابهه واعملوا بمحكمه واعتبروا بأمثاله.

(٢) العياشي عن أبي محمد الهمداني عن رجل عن أبي عبد الله ﷺ .

(٣) العياشي عن مسعدة بن صدقة عنه ﷺ وفي الدر المنثور ٢: ٦ - أخرج ابن سعد وابن الضريس في فضائله وابن مردويه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن رسول الله ﷺ قال - إلى أن قال - : فما عرفتم منه فاعملوا به وما تشابه عليكم فآمنوا به .

(٤) كما في الدر المنثور عن ابن عباس رضي الله عنه .

فالمحكّمات - إذاً - هي غير المنسوخات، ولا المتشابهات معنوياً ولا علمياً ولا عقلياً ولا معرفياً ولا حسيّاً، فهما تختلفان حسب الاستعدادات والقُدُرات العقلية والإيمانية والعقيدية، دون أن تكون آيات محكمات في مخمسة الجهات للكُلِّ، وما سواها مُتشابهات لهم.

فكم من آية هي محكمة لمستفسر عنها مُتشابهة لآخر، أم هي محكمة في بعض ألفاظها مُتشابهة في الأخرى، كما ومنها ما هي محكمة واقعياً إذ لم تنسخ، ولكنها مُتشابهة لفظياً، أو محكمة لفظياً ومُتشابهة عقلياً أو علمياً أو معرفياً، وهكذا الأمر في أضرابها من إحكاماتٍ وتشابهات في مربعة الجهات.

ذلك ما تهدي له آية التقسيم وروايات تفسرها كما هيه، فسائر التعاريف - إذاً - بين قاصرة ومُقَصِّرة، مُفَرِّطة أو مُفَرِّطة، أو أنها من التفاسير الجانية غير المحلقة على مربعة الجهات في المحكمات والمتشابهات.

ومن أغربها أن المحكمات هي الحروف المقطعة وغيرها متشابهات! معاكسة صريحة لمدلول آية التقسيم، فإنها أحق أن تكون من المتشابهات، بل هي من أعضلها، وهي أوفق الظروف الملتوية للتأويلات: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾.

وإذا كانت غير الحروف المقطعة متشابهات ككل، والمقطعة هي من أغمض المتشابهات، إذاً فأين القرآن البيان، وكيف واجب التدبر في القرآن؟! .

هذا! وقد يصح القول أن الحروف المقطعة لا هي من المحكمات ولا المتشابهات، فإنها لا تدل وضعياً على معنى، فلا مداليل لها فضلاً عن كونها محكمات.

ولئن أدخلناها في المتشابهات فهي من أوغلها في التشابه حيث لا تفسر